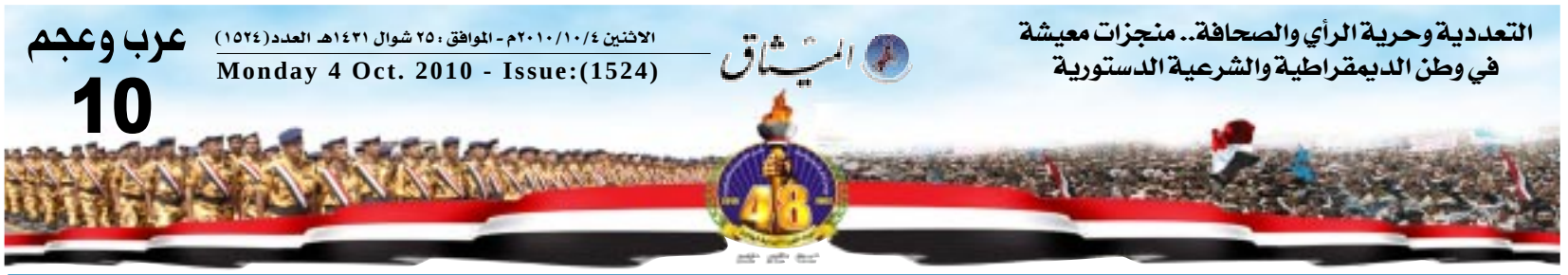

حول العالم

مغازلة كاسترو

■ أبدت الصحافة «الإسرائيلية السبت» الماضي اهتماماً واضحاً عن الاسباب التي ادت الى مشاعر الود المستجدة والمفاجئة بين اسرائيل والزعيم الكوبي فيديل كاسترو.

مشيرة في هذا الصدد إلى تصريحات مسؤولين إسرائيليين في الفترة الاخيرة حول كاسترو، تعقيباً على حوار اجراه كاسترو مع مجلة امريكية، انتقد فيها إنكار الرئيس الايراني أحمدي نجاد للمحرقة اليهودية.ووصف الرئيس الاسرائيلي بيريز تصريح عدوهم التاريخي كاسترو بانه "يتم عن فكر عميق!!" ولم يتأخر نتنياهو في الدخول على الخط بقوله ان تصريحات كاسترو تعكس "فهماً عميقاً لتاريخ الشعب والدولة اليهودية!!".

غير ان الكاتب الاسرائيلي زئيف ايكاد استغرب هذا التداعي الاسرائيلي الرسمي تجاه كاسترو الذي لم يضف فعلاً دولياً مؤثراً، فضلاً عن ان ذلك يعكس مدى الورطة التي تعيشها الدبلوماسية الاسرائيلية في الوقت الراهن□

دستورية أوكرانيا تعيد للرئيس كامل صلاحياته

■ كييف "وكالات": أمرت المحكمة الدستورية في اوكرانيا (السبت) بإعادة كامل صلاحيات رئيس البلاد، بعد ما قضت بعدم دستورية القانون الذي صدر عام ٢٠٠٤م وقلص سلطات الرئيس وخولها للبرلمان.وسيتيح هذا الحكم للرئيس فيكتور بانوفيكوفتش الموالي لموسكو والمنتخب في فبراير الماضي، ان يختار حكومته ويتقلد جمهورية رئاسية لا برلمانية.. ووجدت المحكمة في قرارها ان قانون٢٠٠٤م لا يتماثل مع الدستور□

فرنسا تغري الغجر بـ400 دولار للمغادرة

تعتزم وزارة الهجرة الفرنسية ادخال نظام تسجيل بصمات اصابع الغجر الذين تقوم بترحيلهم من الاراضي الفرنسية..وبحسب تصريحات مسؤولين فرنسيين ان هذا الإجراء بدأ منذ (السبت) الماضي، والذي يتلقى فيه كل فرد من الغجر مبلغ وقدره ٤٠٠ دولار للشخص البالغ و ٢٠٠ للأطفال مقابل مغادرة فرنسا، ويتم توطين معظم هؤلاء الغجر في بلغاريا ورومانيا..ويزيد عدد هؤلاء الغجر المستهدفين حالياً بالمغادرة اكثر من خمسة عشر فرداً، وهي القضية التي سببت الكثير من المشاكل للحكومة الفرنسية بسبب رفض واعتراض اطراف دولية عامة، ودول الاتحاد الاوروبي على وجه الخصوص□

على طريق إعادة صياغة الشرق الأوسط جيوسياسي

التسعير المذهبي والطائفي قنابل موقوتة في المنطقة العربية

■ الأحداث الاخيرة التي شهدتها مصر والمتمثلة في التراشق الكلامي الحاد المتبادل بين المسلمين والأقباط وبطريقة حادة غير معهودة بين الطرفين تبشر بنذر خطيرة ومرعبة خاصة لمكانة مصر وخصوصيتها في المنطقة، حيث تاتي الحالة المصرية بين أكبر مكونين للشعب المصري، في ظل تزايد اشتعال النيران المذهبية والطائفية وتقترب من أن تكون حرائق في العديد من الدول العربية، والتي كان يعتقد الى وقت قريب أنها محصنة تماماً من هذا الوباء الخطير، الذي بات يجتاح منطقتنا بشكل مخيف.

ويرى العديد من المراقبين ان بوادر الخطورة في الحالة المصرية، تتمثل في أنه كان هناك دائماً احتكاكات خفيفة بين المسلمين والاقباط في مصر لكن في المقابل كان هناك دائماً تجاوز لهذه الاحتكاكات التي يبادر بها العقلاء من كلا الطرفين الذين يلتقيان على قاعدة التعايش السلمي فوق الارضية الثابتة والمشتركة والواحدة على اعتبار أن مصر هي وطن للجميع وهي أيضاً فوق الجميع.

ويذهب الكاتب صالح القلاب في مقال له بصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية الى القول بانه «لا يمكن قراءة ما جرى في مصر الا في ضوء التسعير الطائفي والمذهبي في لبنان والتصادم الذي اقترب من الحرب الأهلية بين السنة والشيعة في العراق، وايضاً في ضوء كل هذا الذي تقوم به بعض الاوساط في ايران لإذكاء نيران الفتن الطائفية والمذهبية في معظم دول الخليج العربي، ومن بينها على وجه الخصوص البحرين والكويت .. وفي لبنان اتبع حزب الله مسنوداً بدعم خارجي خلال السنوات الاخيرة بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري وخروج القوات السورية من لبنان، سياسة تصعيدية مسلحة أوصلت هذا البلد الذي طالما عانى كثيراً من الحروب الاهلية على أسس طائفية الى شفير الاقتتال الطائفي، وهي محاولات واضحة من حزب الله الى جر هذا البلد الى أتون الفتنة وإشعال النيران وعدم الاستقرار في بلد يتشكل مجتمعه من نحو عشرين مذهباً وطائفة..».

وبالنظر للحالة العراقية سنجد أن أزمة تشكيل الحكومة الجديدة والتي كان من المفترض أن تشكل قبل حوالى ستة أشهر ماضية وعقب الانتهاء من الانتخابات التشريعية الاخيرة تدل على أن هذا البلد أصبح يغرق في حالة الاستقطاب المذهبي بشكل جلي، لا يستبعد معه من تجدد الحرب الطائفية فيه ولكن على نحو اكثر عنفاً وأكثرشمولية ان بقيت الأمور تسير في هذا الاتجاه الذي تسير فيه الآن.

وغني عن القول ان قضية الاستقطاب المذهبي بشكله المخيف لاتتوقف عند تلك الدول وحدها بل ان هناك الغاماً طائفية في دول عربية أخرى قابلة للانفجار في أية لحظة في ظل تجاهل كبير من قبل النخب العربية الحاكمة والمثقفة بخطورة هذا التسعير المذهبي في المنطقة العربية بشكل منظم ومرتب من أطراف خارجية خدمة لمخططاتها التي لم تعد خافية على أحد اليوم.

ويعيد القلاب التذكير في هذه المسالة الخطيرة بوجود «خطة اسرائيلية تعود لخمسينيات القرن الماضي لتمزيق المنطقة العربية على أسس طائفية واقحام أهلها في حروب مذهبية لياخذ الصراع في الشرق الاوسط ذلك الطابع المذهبي كبديل للصراع العربي - الاسرائيلي الذي أساسه القضية الفلسطينية.

حيث وضع دهاقنة الحركة الصهيونية في فترة ما بعد انشاء اسرائيل عام ١٩٤٨م، خطة لتحويل دولة اسرائيل من دولةغربية في هذه المنطقة الى دولة دينية تكون واسعة العقد في شرق أوسط جديد بعد تمزيقه على أساس مذهبي وإعادة صياغة معادلته «الجيوسياسية» ليصبح عبارة عن «كومنولث» طائفي تحتل فيه الدولة الاسرائيلية اليهودية مكانة بريطانيا في «الكومنولث » البريطاني.

ولن يكون هذا الطرح مستغرباً بالنظر لحقائق الواقع التي أكدتها التطورات التي تلاحقت خلال نصف القرن الماضي، حيث أخذت بؤر التوتر في هذه المنطقة تأخذ طابع الاستقطابات المذهبية والطائفية شيئاً فشيئاً الى أن وصلت الاوضاع على ما هي عليه الآن، والذي دعا اسرائيل الى أن تشهر سيف يهودية دولتها، خاصة بعد ظهور معالم «الكومنولث» الطائفي الذي كان قد طرحه دهاقنة الحركة الصهيونية مبكراً، وأصبح الآن في طريقه لأن يكون حقيقة واقعة بالطبع إذا لم يتنبه العرب لهذا الخطر القادم والعمل بشكل جاد لمواجهته وإحباط تلك المخططات التي ترسم معالمها الآن لتشمل منطقتهم كاملة ودون استثناء.□

أزمة تتفاقم في غياب بوادر حلول هندية أو دولية

كتب/ جمال مصطفى

■ من جديد عادت الاوضاع لتتأزم في كشمير لتذكر العالم باضطراب هذا الاقليم وفشل الحكومة الهندية حتى الآن في ايجاد حل يساعد في تهدئة الاوضاع بعد ان تعمقت الازمة بشكل كبير ومتواصل منذ بداية الاضطرابات السياسية في الاقليم شهر يونيو الماضي.

واكثر ما يزيد القلق على تصاعد العنف اليومي، ارتفاع عدد القتلى إلى ما يتجاوز المئات خلال الأشهر الثلاثة الاخيرة.

ويتوقع المراقبون ان ترتفع حدة الاضطرابات في اقليم كشمير المضطرب اصلاً منذ عدة عقود مضت بسبب السياسة السلبية للحكومة الفيدرالية في نيودلهي، خاصة مع استمرار تعنت حزب المؤتمر الحاكم الذي يتبع سياسات تجاه المشكلة يعتبرها الكشميريون أسباباً مباشرة لتجدد الازمات وحالات العنف المتبادل..ويطالب اقليم كشمير الهندي الساعي للانفصال منذ عقود في هذه المرحلة التي تصاعدت فيها الازمة على لسان زعيمه «حزب كشمير الديمقراطي « محبوبة مفتي) بخفض عدد افراد الجيش في كشمير واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، كمرحلة اولى قبل تهدئة الاوضاع، وفي المقابل يرفض حزب "بهارتيا جاناتا" الهندوسي المعارض وحلفاؤه تلك المطالب ورفض اتخاذ أية خطوة حكومية من شانها اضعاف الروح المعنوية للجيش الهندي- على حد وصف قيادات تلك الاحزاب- التي تؤكد ايضاً معارضتها لمطالب مواطني الاقليم بالحكم الذاتي.

ويجب القول ان انقسام الرأي بشان خفض صلاحيات الجيش في الاقليم لا يقتصر على الاحزاب السياسية وحدها بل في صفوف الحكومة المركزية نفسها، خاصة من التيار المعارض الذي يقوده وزير الدفاع إي ،كي، انتوني وبشكل لا يرجح معه التوصل إلى اي اتفاق بشان هذه المسالة.

وفي الوقت ذاته -وبحسب مراقبين- يتوقع موجة العنف هذه ان تتصاعد في الفترة القادمة خاصة اثناء زيارة الرئيس الامريكي باراك اوباما في شهر نوفمبر المقبل، وهي الزيارة التي ستمنح الزعماء الانفصاليين الكشميريين فرصة ذهبية لاختطاف الأضواء العالمية، وتسليط الاهتمام الدولي على مطالبهم.□

خليجيات

الشورى العمانية

آفاق رحبة لتجربة ديمقراطية واعدة ومتميزة

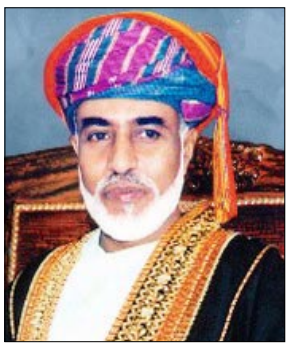

■ في ظل قيادتها الحكيمة ممثلة بالسلطان قابوس بن سعيد استطاعت سلطنة عمان وعلى امتداد العقود الثلاثة الماضية ترسيخ تجربتها الرائدة في مجال الشورى، وقد انتقلت من صيغتها التقليدية التي عرفها المجتمع العماني خلال القرون الماضية الى الصيغة الحديثة التي تقوم على نظام المجلسين حيث كانت السلطنة اولى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاخذ بهذا النظام من خلال ما تضمنه النظام الأساسي للدولة الصادر في نوفمبر ١٩٩٦م بالنسبة لمجلس عمان الذي يتكون من مجلس الدولة الذي يعين جلالة السلطان اعضاءه من بين أفضل الخبرات العمانية.. ومن مجلس الشورى الذي ينتخب المواطنون ممثلي ولاياتهم فيه.

وانشئ مجلس الشورى العماني في عام ١٩٩١م، وشاركت المرأة العمانية في عضويته منذ فترته الثانية في عام ١٩٩٥م، وانشئ مجلس الدولة في عام ١٩٩٧م وتشارك المرأة العمانية فيه منذ فترته الاولى.

صلاحية واسعة

ومنذ انطلاق تجربة الشورى العمانية وتوطيد قواعدها بفضل الصلاحيات الواسعة والمتزايدة لمجلس الدولة ومجلس الشورى، ازدادت المشاركة النشطة للمواطنين سواء في انتخابات مجلس الشورى التي عقدت آخرها في شهر اكتوبر ٢٠٠٧م، او من خلال أعمال المجلسين، فإن كلا المجلسين سجل اهتماماً متزايداً ومتواصلاً باهتمامات المواطنين من ناحية، وتفاعلاً ملموساً مع المجالس المناظرة والاتحادات البرلمانية العربية والدولية من ناحية ثانية، ومن ثم أصبحت الشورى العمانية سبيلاً آخر لتعزيز مشاركة المواطنين في صياغة وتوجيه التنمية الوطنية، وكذا دعم علاقات السلطنة وتحقيق مصالحها مع كافة دول وشعوب العالم.

مجلس عُمان

يتكون مجلس عُمان من مجلس الدولة ومجلس الشورى، ومن ثم فإن عضويته تضم أعضاء كلا المجلسين، ويجتمع مجلس عمان بدعوة من جلالة السلطان قابوس لبحث ما يطرحه عليه جلالته من موضوعات، ويتخذ المجلس قراراته بالأغلبية.

ويفتتح جلالة السلطان الانعقاد السنوي لمجلس عُمان والذي يمثل في الوقت نفسه بداية لدور الانعقاد السنوي لكل من مجلس الدولة ومجلس الشورى، ويلقي جلالة السلطان قابوس خطابه السنوي الذي يتضمن ملامح وخطوط وأولويات العمل الوطني التي تسترشد بها وتعمل في إطارها مختلف هيئات ومؤسسات وأجهزة الدولة في السلطة.

ومع افتتاح كل دورة الإنعقاد السنوي لمجلس عُمان يؤكد جلالة السلطان قابوس على ضرورة الاهتمام بموارد التنمية البشرية كونها أحد ركائز التنمية المستدامة، وعطفاً على ذلك يؤكد جلالته على «توفير كل ما من شأنه تنمية مواردنا البشرية وصقلها وتدريبها وتهيئة فرص العلم لها بما يمكنها من التوجه الى كسب المعرفة والخبرة المطلوبة التي يتطلبها سوق العمل وتحتاج اليها برامج التنمية المستدامة.

مجلس الدولة

بحكم تكوينه ومهامه واختصاصاته فإن مجلس الدولة العماني يضطلع بدور حيوي على صعيد التنمية الوطنية الشاملة وعلى صعيد تطور المجتمع العماني اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ومجلس الدولة يشكل رافداً للمشاركة الوطنية، وعلى مستوى رفع الخبرات في مختلف المجالات، خاصة مع وجود التنسيق والتعاون بين مجلس الوزراء ومجلس الدولة، الذي يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري.

مجلس الشورى

سجل مجلس الشورى العماني خلال العام الماضي ٢٠٠٩م وخلال دورة الانعقاد الثاني من الفترة السادسة للمجلس انطلاقاً واضحاً من خلال فعالياته المتزايدة في مناقشة مشاريع القوانين والمواضيع المحالة اليه، وكذا من خلال مناقشة اصحاب المعالي الوزراء الذين يدلون ببيانات حول أنشطة وزاراتهم أمام المجلس، الى جانب المسؤولين والمتخصصين الآخرين الذين يستضيفهم المجلس لمناقشة أية مواضيع هامة.

وانضم مجلس الشورى العماني الى الاتحاد البرلماني الدولي في اكتوبر ٢٠٠٨م، وأستضافت السلطنة خلال مارس ٢٠٠٩م المؤتمر الخامس عشر للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في العاصمة مسقط.

ومجلس الشورى العماني الذي أنشئ عام ١٩٩١م بمثابة خطوة مهمة على طريق التطور الديمقراطي في السلطنة في إطار التجربة الخاصة لها في مجال العمل الديمقراطي ويضم ممثلي الولايات المنتخبين، ومن بين ٦٢ ولاية في السلطنة هناك ٢٢ ولاية يمثل كل منها عضوان في مجلس الشورى بسبب ارتفاع عدد سكانها، وهناك ٣٨ ولاية يمثل كل منها عضو واحد لأن عدد سكان كل منها يقل عن ٣٠ الف نسمة، وبالتالي يصل عدد اعضاء مجلس الشورى في الفترة السادسة الى ٨٤ عضواً.

وبالرغم من تمثيل المرأة العمانية في عضوية مجلس الشورى منذ عام ١٩٩٤م حتى نهاية الفترة الخامسة للمجلس (٢٠٠٤-٢٠٠٧م) الا أن انتخابات الفترة السادسة لم تسفر عن فوز أية مترشحة من بين ٢١ مترشحة لعضوية المجلس في تلك الانتخابات التي تنافس فيها ٦٣١ مترشحاً ومترشحة.

اختصاصات مجلس الشورى:

تتسع وتترسخ اختصاصات مجلس الشورى العماني سواء بمنحه المزيد من الاختصاصات لممارسة دوره أو بتفعيل ودعم المجلس في إعداد خطط التنمية الوطنية ومتابعة تنفيذها، كما يتمتع المجلس في إطار القانون بصلاحيات واختصاصات عدة ومتزايدة باعتباره شريكاً للحكومة ومعبراً عن اهتمامات ومصالح المواطنين والمتمثلة في مراجعة مشاريع القوانين قبل اتخاذ اصدارها، وكذا العمل على تطوير القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة، الى جانب المشاركة في مناقشة وإعداد الخطط الخمسية، ومشروع الموازنة العامة للدولة وغيرها من المهام الوطنية التي تدخل ضمن صلاحياته واختصاصه.

البحرين تحذر من «أعمال تخريب» تستهدف دول الخليج

■ أكد وزير خارجية مملكة البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة أن ما حدث من «أعمال تخريب» في البحرين مؤخراً كان بمثابة «بروفة» لما تستعد له مجموعات مشابهة لتنفيذه في دول خليجية أخرى.

وقال في تصريح صحافية «الجمعة» إن الموقوفين الـ٢٣ الذين سيخضعون للمحاكمة هم «رؤوس شبكة لها امتداد» خارجي تضم نحو ٢٠٠ عنصر آخر، بينهم مواطنو دول خليجية شاركوا في أعمال التخريب في البحرين «ولديهم نية بأن يقوموا بهذه الاعمال في دولهم في شكل أو آخر»، وأوضح أن الموقوفين «حرضوا على محاولة قلب نظام الحكم وقاموا بارتكاب أعمال عنف في الشارع بهدف زعزعة الأمن والموضوع الآن أمام محاكم البحرين».

على صعيد آخر أعلنت البحرين «الخميس» قبول الترشيح للانتخابات النيابية التي ستجري في ٢٣ من اكتوبر الجاري، وأكدت اللجنة التنفيذية لانتخابات ٢٠١٠م فتح باب الترشح رسمياً.

ومن المتوقع أن يقترع الناخبون البحرينيون لانتخاب أربعين عضواً في مجلس النواب الذي يشكل الغرفة الثانية في المجلس الوطني «البرلمان» وأربعين عضواً في خمسة مجالس بلدية في محافظات البحرين الخمس.

ويتكون المجلس الوطني (البرلمان) من مجلس النواب المنتخب (٤٠) عضواً ومجلس الشورى المعين (٤٠) عضواً، وأعلنت جميع القوى السياسية في البحرين أنها ستشارك في الانتخابات باستثناء بعض الشيعية التي اشارت في اغسطس الماضي أنها لن تشارك في الانتخابات□

الكويت تدعو إلى التصدي لظاهرة استهداف وتشويه الأديان

■ أوضحت دولة الكويت أنها بذلت جهوداً كبيرة لتحقيق مفاهيم ومبادئ الوسطية والاعتدال ونبذ التطرف والتمييز بإنشاء المركز العالمي للوسطية الذي يعزز تقارب الحضارات تطبيقاً لنهج أرساه وأكده سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

وقال عضو بعثة الكويت الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف المستشار مالك الوزان في كلمته أمام الدورة ١٥ لمجلس حقوق الانسان «إن جهود سمو أمير البلاد الشيخ صباح تأتي بمناسبة إطلاق الأمم المتحدة للعام ٢٠١٠م كعام للتقارب بين الثقافات وتماشياً مع دعوته للمجتمع الدولي في اجتماع الامم المتحدة رفيع المستوى للحوار بين الحضارات الى العمل على تحويل ثقافة العالم من ثقافة كره وتعصب وحرب إلى ثقافة حوار وتعايش وجوداً وفكراً..وبين أن سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد شدد على ضرورة إصدار الأمم المتحدة تعهداً عالمياً يقضي بالدعوة الى الالتزام باحترام الأديان وعدم المساس أو التعرض أو التهكم على رموزها ومنع الحملات التي تسعى لتعميق الخلافات بينها وبين الالتزام بتشجيع وتمويل برامج نشر ثقافة التفاهم عبر الحوار لتكون إطاراً للعلاقات الدولية.

ودعا المستشار الوزان في كلمته المفوضية السامية لحقوق الانسان الى دراسة مسالة الحد من انتشار ظاهرة كراهية الاسلام وتشويه صورة الاديان والتحريض على الكراهية والتمييز والعنف ضد المسلمين. □

يراع خليجي

وزارات «الله لا يغيّر علينا»!!

■ تحت هذا العنوان تناول الكاتب السعودي يوسف الكويليت بعض أشكال البيروقراطية والأداء السلبي للوزارات في المملكةالسعودية، وقال في مقال له في صحيفة «الرياض»:

يوسف الكويليت

تزداد الشكوى على مستوى استراتيجية مشاريع الدولة الكبرى، كل وزارة ترمي وزرها على الأخرى في بناء المستشفيات والمدارس والمطارات والطرق وغيرها لأن العقلية الإدارية من الوزير وحتى الصادر والوارد يعيشون البيئة ذاتها في انعدام روح المبادرة وقياس قيمة الوقت، واتخاذ القرار وفق المصلحة الوطنية العليا، وليس الخلافات والثارات بين إدارات تملك التعطيل، وأخرى تنتظر الانفراج، ولذلك لم يعد الامر مجرد محاسبة اشخاص إذا كان البناء الهرمي للإدارة الحكومية قد أعلنت وفاته منذ أزمنة طويلة ولم يجر عليه التحديث اللازم.

لقد نجحت الشركات وقطاعات مختلفة في إدارة اعمالها على قاعدة «كسب الوقت» لكن الساعة بأيدي المسؤولين الحكوميين معطلة لأنها لا تحسب الساعات والدقائق، وبالتالي لا تحسب الشهور والسنوات، وفي هذه البيئة من المستحيل تنفيذ مشاريع استراتيجية تتصل بالتنمية الشاملة الا بمعجزة، وهي التي لن تحدث في زمن القيود والروتين القاتل في تلك الدوائر، واشخاص لاتزال عقلية التخلف تسود إجراءاتهم..

ونتساءل: اين أجهزة الرقابة التي عولنا عليها بملاحقة المقصرين، أم أنها تدور بذات الحلقة والمرض الإداري، وبغياب المساءلة وفرض الجزاءات لن يتحقق اي عمل، بل سنطوي السنوات نقرأ مشاريعنا على الورق ثم نتلو: «الله لا يغيّر علينا»!!□